

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٩٥-٢٠١٨

م.م. مدركة نون يحيى

كلية الطب

جامعة الموصل

modriksamea@yahoo.com

المستخلص:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمار المتأتي عبر الحدود القومية للبلد والذي يتم فيه انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وأنواع معينة من الموارد الاقتصادية إلى الدولة المتلقية له بهدف تحقيق منافع اقتصادية للدولة (الأم) والدولة المضيفة، وفي هذا الشأن اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها ان الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بأدوار متباينة في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة له بحسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها الاقتصادية في التعامل مع هذا النوع من الاستثمار، ومن اجل اثبات فرضية البحث تم اختيار عدد من البلدان النامية شملت كل من الأردن، ماليزيا، تونس، مصر، تركيا وتايلند، وتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد البحث، وتم اختيار عدد من المتغيرات المستقلة تمثلت في قيم الاستثمار الاجنبي المباشر X_1 وقيم الصادرات الاجمالية X_2 وقيم الاستيرادات الاجمالية X_3 وسعر الصرف الاجنبي X_4 ومعدل التضخم X_5 ، فيما اعتمدت قيم الناتج المحلي الاجمالي بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير ولبدان العينة كونها تعكس دور شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات نموها الاقتصادي بحسب ما لها من خصائص وسمات وفي هذه الدراسة تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان اهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد اهم القنوات التي تورد النقد الأجنبي الموظف في مختلف أنواع المشاريع والذي اثبت دوره في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلد المضيف، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة اتضح أن الاستيرادات من أكثر المتغيرات تأثيراً في رفع معدل النمو الاقتصادي في دول العينة على اعتبار أن الشركات الأجنبية عملت على تفعيل دور هذا المتغير في تحقيق هدف النمو المطلوب، ونوصي بتقديم مختلف أنواع التسهيلات للمستثمرين الاجانب وفي كافة القطاعات الاقتصادية، وإنشاء قطاع مصرفي حديث يواكب التطور المالي في العالم الخارجي ويؤمن اموال وارباح المستثمرين الاجانب ويحد من معدلات التضخم المحلية.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، نمو اقتصادي، بلدان نامية.

The Role of Foreign Direct Investment in Economic Growth of Selected Developing Countries for the period 1995-2018

Assist. Lecturer: Mudrika Thanoun Yahya

College of Medicine

University of Mosul

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is defined as the kind of investment derived across the country's national borders in which investment capital and certain types of

economic resources are transferred to the recipient state for the aim of achieving economic benefits for the parent state and host state, in this regard. Our study based on the hypothesis that FDI contributes to different roles in raising the rate of economic growth in its host countries according to the nature of its economic structures and the efficiency of its economic systems in dealing with such companies. In order to prove the hypothesis of research a number of developing countries included Jordan, Malaysia, Tunisia, Egypt, Turkey and Thailand have been chosen. This study relies on time series data in the estimation of the processing phenomenon and for sampled countries. A number of independent variables were chosen, represented in the values of foreign direct investment X_1 , the total exports values X_2 , the total imports values X_3 , the foreign exchange rate X_4 and the inflation rate X_5 . While the GDP values were adopted as the variables dependent in the standard models used in the estimation and for the sample countries as they reflect the role of FDI companies in raising their economic growth rates according to their characteristics and features. In this study, reached a number of findings, the most important of which is that FDI is one of the most important channels that supply foreign exchange employed in various types of projects, which has proved its role in raising the rate of economic growth in the host country. In the practical side of this study it became clear that imports from the most influential variables in raising the rate of economic growth in the sample countries considering that foreign companies worked to activate the role of this variable in achieving the desired growth goal. The recommend providing various types of facilities to foreign investors and in all economic sectors. Establishing a modern banking sector that keeps pace financial development in the outside world and secures the money and profits of foreign investors and reduces domestic inflation rates.

Keywords: Foreign direct investment, Economic growth, Developing countries.

المقدمة

شهدت البلدان النامية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً كبيراً في حجم المساعدات المالية الخارجية وانحسار حركة الاقراض الدولية بسبب أزمة المديونية عام ١٩٨٢، مما أدى إلى زيادة مكانة شركات الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولية، وهذه المكانة تدعمت أكثر مع مطلع عقد التسعينات نتيجة تصاعد البعد الدولي للرأسمالية إلى المستوى الذي زالت عنده الحدود الجغرافية بين الدول وتزايدت درجة الارتباط بين اقتصادات العالم المتقدم والنامي، لاسيما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والتحول الاقتصادي للعديد من البلدان النامية باتجاه تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص وتحرير حركة التجارة الدولية ورأس المال من منطلق التكيف مع مختلف التطورات العالمية، واستجابة لقرارات المؤسسات المالية والنقدية الدولية والتكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسية لذا فان هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور ثورة تقنية المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تقريب المسافات وتسريع انتقال المعلومات وبالتالي سهولة اتخاذ قرارات الاستثمار في مختلف انحاء العالم وإلى زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنذ عام ١٩٨٠ ظهرت بوادر فشل السياسات التنموية لأغلب البلدان النامية في رفع معدل نموها الاقتصادي وذلك تمثل في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم

والمديونية وعجز موازين مدفوعاتها وتراجع مصادر التمويل الخارجية، لذا فان هذه العوامل دفعت العديد من البلدان النامية إلى التسابق لاستقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف رفع معدل نموها الاقتصادي.

أهمية البحث: يكتسب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية لما له من أهمية بالغة في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة من خلال حصولها على عدد من المزايا منها التقنية المتطورة والعملات الصعبة والخبرات الإدارية والتسويقية، لذا تشكل عملية تشجيعه وجذبه مظهراً من مظاهر انفتاح اقتصادات البلدان النامية على العالم الخارجي واندماجها في الاقتصادات العالمية وعاملاً مهماً من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، في ظل سياسات العولمة الاقتصادية وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية، لذا يوضح البحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدل النمو الاقتصادي وفي بلدان نامية مختارة.

مشكلة البحث: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد اهم روافد النمو والتنمية الاقتصادية ومحركاتها الأساسية لاسيما في البلدان النامية بسبب انخفاض حجم مدخراتها المحلية وشحة المساعدات والمنح المالية الممنوحة لها من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية العالمية والمحلية الرسمية وغير الرسمية، يرافق ذلك صعوبة الحصول على قروض خارجية لما يترتب عليها من فوائد مركبة تثقل كاهل ميزانية الدول الفقيرة حتى أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، فضلاً عن الشروط التعجيزية التي تفرضها المؤسسات المالية الرسمية الدولية، لذا توجهت اغلب البلدان النامية إلى اتباع أسلوب آخر يرفع معدل نموها وتنميتها الاقتصادية من خلال استفاد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدانها، وسعت إلى توفير المناخ الملائم لها وقدمت العديد من الحوافز لذا فقد اتجهت الشركات المذكورة إلى الاستثمار في هذه الدول لوجود اسواق لصناعاتها ورخص اجور الايدي العاملة ووفرة المواد الطبيعية والاولية فيها.

فرضية البحث: تعد الاستثمارات الاجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي وفي العديد من دول العالم، لذا يعتمد البحث على فرضية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم وبدور إيجابي في رفع معدل النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية.

هدف البحث: أدركت معظم البلدان النامية بان النمو الاقتصادي يتحقق من خلال الحاجة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد قنوات التمويل اللازمة لهذا الغرض، لذا يهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدل النمو الاقتصادي وفي بلدان نامية مختارة.

منهج البحث:

١. أسلوب الدراسة: اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين اتجاهين الأول: وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع، والثاني: كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي، ومن ثم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لتقييم الجانب الكمي من الدراسة.
٢. المدة الزمنية: تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ٢٩ عاماً ١٩٩٠-٢٠١٨، ولأغراض التقدير والتحليل سيتم استخدام نموذج قياسي بأربع صيغ هي الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والمعكوسة وبطريقة الانحدار الخطي المتعدد المعتمدة على طريقة المربعات

الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية.

٣. اختيار البلدان النامية موضوعة البحث: من اجل إثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي في الدراسة ثم اختيار عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا وهي: الأردن، ماليزيا، تونس، مصر، تركيا وتايلند، أما عن سبب اختيار هذه البلدان فذلك يعود للآتي:

أ. قطعت شوطاً طويلاً في مجال استقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ناتجها المحلي الإجمالي.

ج. وفرة البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة بحيث يمكننا من تنفيذ الجانب العملي فيها.

أولاً. مفاهيم الاستثمار الأجنبي: يعد الاستثمار أحد ركائز النمو الاقتصادي والأداة الفعالة للتنمية الاقتصادية كونه يمثل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويعد أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية إذ لا توجد زيادة كبيرة في الإنتاج بدون استثمار ولا يمكن التفكير بزيادة الإنتاج إلا بزيادة الاستثمار الذي يعد خالفاً للنشاطات الاقتصادية ومحفزاً لها، ومحافظاً على الطاقات الإنتاجية القائمة في الاتجاه الذي يعمل على توسيعها (الإدريسي، ٢٠٠٣: ١٤٨)، أما الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف على أنه انتقال رؤوس أموال أجنبية بقصد استثمارها في الخارج بشكل مباشر من خلال العمل في وحدات صناعية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف (شبانة، ١٩٩٤: ٢)، أما برتان فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه موارد مالية تمتلكها دولة من الدول التي يتم استخدامها في الخارج ويشمل ذلك كل الأموال المصدرة دون تحديد طبيعة استخدام هذه الأموال في اقتصاديات الدول المضيفة (برتان، ١٩٨٢: ١١).

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر مكونين رئيسيين هما: (UNCTAD, 1997:108)

١. المكون المالي: ويمثل تدفقاً مالياً من خلال انتقال رؤوس الأموال من بلد (الأم) إلى البلد المضيف.
٢. المكون غير المالي: ويمثل وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية والتقانية والمعارف الإدارية والتنظيمية إلى البلد المضيف.

١-١. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: قسمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عدة أنواع واختلفت تسميتها من باحث لآخر، لذا يمكن حصر هذه الأنواع بحسب المعايير الثلاثة الآتية (الجديد، ٢٠٠٩: ١٢):

- حسب الطبيعة القانونية للنشاط: يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين هما استثمار خاص واستثمار عام، فالأول هو الاستثمار الذي يتميز بطابع الربح الذي يتوقع أصحابه الحصول عليه من عملية الاستثمار، أما النوع الثاني فهو الذي تقوم به الدولة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بهدف تحقيق النفع العام.

- حسب طبيعة النشاط: بحسب هذا المعيار يصنف الاستثمار الأجنبي إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي، فالأول يشمل كل الاستثمارات التي تسهم في زيادة رأسمال المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية كسواء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع وغيرها، أما الثاني فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عليها انتقال ملكية السلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كسواء الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية.

- حسب الموقع الجغرافي: يصنف الاستثمار الأجنبي بحسب هذا المعيار إلى استثمار محلي أو أجنبي، فالأول هو الذي تكون فيه ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل إلى الطرف المحلي، أما النوع الثاني فهو الذي يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو الأفراد في دولة (ما) لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى.

١-٢. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال الآتية (فاروق، ٢٠١٠، ١٨):

❖ **الاستثمار المشترك:** هو عبارة عن اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين الأول وطني والآخر أجنبي بقصد ممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

❖ **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** تكون هذه الاستثمارات أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية والتي تتمثل في قيام الشركات المذكورة بإنشاء فروع لها للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من النشاط الخدمي في الدولة المضيضة.

❖ **الاستثمار في المناطق الحرة:** تعرف المناطق الحرة على أنها مناطق تمارس فيها أنشطة صناعية أو تجارية أو خدمية وفق إجراءات جمركية مبسطة وتتم فيها المعاملات التجارية بعملة قابلة للتمويل.

❖ **مشروعات أو عمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني العام أو الخاص ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.

١-٣. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيضة (الطعان، ٢٠٠٧: ٨):

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- استغلال الموارد المالية والبشرية المتوفرة في الدولة المضيضة.

- المساهمة في إقامة علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيضة وبما يسهم في تحقيق التكامل بينهما.

- إنشاء أسواق جديدة للتصدير وذلك يعكس أثره في إقامة علاقات اقتصادية وتنموية مع دول أجنبية.

- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية المختلفة.

١-٤. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه

زيادة مستمرة ومتواصلة في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن وفي هذا الشأن تشير كتابات العديد

من الاقتصاديين المهتمين في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى

وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى هذه العلاقة، إذ يتم أحياناً اعتبار النمو الاقتصادي

محددًا لتدفق مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن وجود معدل نمو مرتفع يساعد في تدفق

المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيضة، وبالتالي يمكن اعتبار النمو الاقتصادي

في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي، وفي بعض الدراسات اعتبر النمو الاقتصادي متغير داخلي

بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع، أما

بالنسبة لنظريات التبعية فقد أوضحت بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحقيق معدل نمو

مرتفع في الأجل القصير لكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوهات في اقتصادات الدول المضيفة في الأجل الطويل (العيد، ٢٠١١: ٢-٣).

١-٥. التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: تتضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في عدة نماذج منها نموذج سولو- سوان إذ أوضح Solow، ١٩٥٦ أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر دوره على مستوى الدخل تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، وأشار أيضاً بأن دور هذا الاستثمار يكمن في تعظيم عوائد الإنتاج فضلاً عن دوره في المؤثرات الخارجية التي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التقنية الحديثة المصاحبة له، أما عن علاقة هذا الاستثمار بالنمو الاقتصادي وبحسب نموذج هارود- دوماق فقد أوضح Baugh، ١٩٩٢ بأن هذا الاستثمار يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، فضلاً عن دوره في معالجة مشكلة قلة المدخرات التي تعاني منها اغلب البلدان النامية.

ثانياً. دراسات معاصرة عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي: لقد شهد النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي انتشاراً واسعاً لسياسات العولمة الاقتصادية وما صاحبها من انفتاح اقتصادي كبير على العالم الخارجي، الأمر الذي أوجد حالة من التنافس الدولي الكبير على جذب هذا النوع من الاستثمار لما له من دور بالغ الأهمية في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة له، ومن هذا الشأن ارتأينا تسليط الضوء على اهم البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث. ففي عام ٢٠٠٦ أوضحت أمال وظيفية في دراستهما عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية بأن البلدان النامية تعاني من عدد كبير من المشكلات الاقتصادية منها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض متوسط الدخل الفردي والفقر وضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات فقد لجأت إلى الاستدانة وهو ما قادها إلى الوقوع في أزمة المديونية وجعل مسيرة تنميتها الاقتصادية تواجه صعوبات ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها، لذا يبرز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد أهم الدعائم الرئيسة لتنميتها الاقتصادية، ومن هذا الشأن سعت العديد من هذه الدول إلى توفير مناخ ملائم لشركات هذا النوع من الاستثمار وشرعت عدد من القوانين التي تضمنت إعفاءات وضمانات للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن دورها في تطوير بنائها التحتية لتحقيق الغرض نفسه (أمال وظيفية، ٢٠٠٦: ٢-١٦)، وفي عام ٢٠١١ أوضحت قويدري في بحثها عن الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر بأن هذا الاستثمار يتضمن قدر كبير من المنافع والفوائد الاقتصادية التي تتمكن الدولة المضيفة من الحصول عليها جراء استقطابها لهذا النوع من الاستثمار منها توفير مصادر متجددة للحصول على العملات الأجنبية ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وتسهيل حصول الدولة المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة وخاصة لبعض أنواع الصناعات وتدريب الأيدي العاملة المحلية التي يتاح لها العمل لدى الشركات الأجنبية لاكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من الشركات المذكورة حتى عدّه الباحث أحد أهم وسائل تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المضيفة له (قويدري، ٢٠١١: ٥٩-٦٣)، وفي عام ٢٠١٣ أوضح مختار في دراسته عن الاستثمار

الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان بأن هذا النوع من الاستثمار يمتلك عناصر تميزه عن بقية أنواع الاستثمارات الأخرى منها امتلاكه لتقنية متطورة ويسهم في توفير فرص عمل جديدة ومعارف إدارية ويشجع الدخول في أسواق التصدير وهذه الأمور هي بحاجة لها البلدان النامية التي تعاني من قلة رؤوس الأموال المحلية لذا فإن إنتاجها وعلى المستوى الدولي الذي يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر يعد ركيزة أساسية لتحقيق نموها الاقتصادي من خلال دوره في تعويض النقص الحاصل في الادخار القومي الذي تعاني منه اغلب هذه البلدان، واستنتج الباحث بأن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر رفعت معدل النمو الاقتصادي في السودان من ٣,٥% إلى ٧,٨% عام ٢٠١٠، وأوصى بضرورة إزالة كافة المعوقات التي تعترض دخول هذا الاستثمار إلى البلد المضيف (مختار، ٢٠١٣: ١٩-٢٥)، وفي عام ٢٠١٣ أوضح صالح في دراسته عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بأن هذا الاستثمار أحد آليات العولمة الاقتصادية من خلال شركاته متعددة الجنسية فهو يحقق قدر معين من المنافع للدول النامية كما له مساوئ أيضاً فهذا الاستثمار حسب ما وصفه الباحث يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف ويحسن نوعية المنتجات وخاصة في المشاريع الاقتصادية المشتركة مع شركات هذا الاستثمار ويقوم مشروعات جديدة تنتج سلع تتميز بمواصفات الجودة العالمية ومزايا وفورات الحجم الكبير، وهذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات ويسهم في زيادة معدلات نموها الاقتصادي، أما عن أهم مساوئه فقد أوضح الباحث بأن شركات هذا النوع من الاستثمار قد تتجه للعمل في مشاريع غير أساسية مثل مشاريع الاستهلاك الغذائي وانسحاب أموال هذه الشركات من البلد المضيف قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية مثال ذلك ما حصل في دول النمرور الآسيوية في أواخر القرن العشرين، واستنتج الباحث أن التجربة الاقتصادية الصينية قد حققت نجاحاً كبيراً في تعاملها مع شركات الاستثمار المباشر ولاسيما في مجال تحقيق تنميتها الاقتصادية والتحديث العلمي والتقنية وأوصى الباحث بضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلد المضيف (صالح، ٢٠١٣: ٣٦٦-٣٧٧)، وفي عام ٢٠١٤ أوضح الصالح في دراسته عن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة بأن هذا النوع من الاستثمار يتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة في اقتصادات الدول المضيضة إذ له آثار إيجابية عديدة فهو يسهم في رفع معدلات الاستثمار المحلي، ويوفر فرص عمل جديدة ويحد من مشكلة البطالة، فضلاً عن دوره في تحسين وضع ميزان المدفوعات كونه مصدر مهم لتوريد العملات الأجنبية ويعمل على نقل التقنية المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة التي تعمل على تطوير مهارة قوة العمل ويرفع كفاءة الإنتاج فيها، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة تبين معنوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير الإيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة أكدت فرضية الباحث، وأوصى في دراسته إلى تقديم عدد من التسهيلات والحوافز لهذا النوع من الاستثمار لما له من دور مهم في رفع معدل نموها الاقتصادي (الصالح، ٢٠١٤: ٥-٢٨)، وفي عام ٢٠١٥ نشرت الباحثتان الثعلبي والثعلبي بحثاً عن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر أوضحتا فيه بأن اغلب دول العالم قد سعت في الآونة الأخيرة إلى جذب شركات الاستثمار الأجنبي إليها وعدتها أحد أهم دوافع تحقيق نموها الاقتصادي وتوفير فرص العمل واستدامة التنمية الصناعية واعتبرت الباحثتان بأن لهذا النوع من الاستثمار أهمية استثنائية في اقتصادات البلدان النامية لدوره الإيجابي في سد فجوة الادخار- الاستثمار، لا سيما بعد تقلص

اعتماد هذه البلدان على المديونية الخارجية وانخفاض حجم المساعدات الأجنبية الممنوحة لها، ومن هذا الشأن حققت دولة قطر تقدماً كبيراً في توظيف شركات الاستثمار المذكور في مجالات تطوير بنائها التحتية وشبكات الصرف الصحي وقطاع النفط والغاز واستحوذت هذه الشركات على خمسة قطاعات اقتصادية بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية فيها نحو ٩٩% من إجمالي قيم الاستثمارات عام ٢٠٠٩، واستنتجت الباحثتان بأن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً معنوياً ومؤثراً في النمو الاقتصادي في قطر وهذه النتيجة أثبتتها فرضية البحث، وأوصت الباحثتان بضرورة الاهتمام المتواصل بهذا النوع من الاستثمار ومنحه قدر من التسهيلات القانونية والإدارية (الثعلبي والثعلبي، ٢٠١٥: ١١-٢٦)، وفي عام ٢٠١٧ أوضح المحنة في بحثه عن الاقتصاد العراقي ودور الاستثمار الأجنبي المباشر فيه بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد مصدراً مهماً للتمويل في البلدان النامية والعراق وتسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وأن العراق يعاني من مشكلات مالية واقتصادية سببها الحروب والحصار الاقتصادي وتنامي حالات الاستنزاف المالي الذي كلف البلد مبالغ كبيرة من ناحية أخرى لا يمكن الاعتماد حالياً وفي المستقبل على عوائد صادرات النفط الخام لما يترتب عليها من مخاطر كبيرة بسبب غياب ضمانات استمرار تدفق هذا المورد الحيوي لكثرة اضطرابات السوق النفطية وتذبذب الأسعار العالمية وانقطاع التصدير لذا يتوجب العمل على تنويع مصادر الدخل والتمويل، ومن هذا الشأن صار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الدعائم الرئيسة لعملية التنمية الاقتصادية في العراق، وأوصى الباحث تقديم الضمانات والحوافز المناسبة والضرورية لهذا النوع من الاستثمار لتشجيعه على تنفيذ مشاريعه في العراق (المحنة، ٢٠١٧: ١٧-٢٨)، وفي عام ٢٠١٨ أوضح مطر في دراسته عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بأن هذا النوع من الاستثمار استحوذ على اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين وحكومات البلدان النامية والمنظمات الدولية منها البنك وصندوق النقد الدوليين لأسباب عديدة منها مساهمته في توريد قدر كبير من رؤوس الأموال وتطوير اقتصادات البلدان النامية من خلال الابتكارات الإنتاجية الحديثة وتحسين وزيادة الإنتاجية وتوفير وظائف جديدة وإيصال الخدمات العامة للبلدان النامية، ومعالجة المسائل المتعلقة بالتغير المناخي وتطوير ظروف العمل ومعايير الصناعة العالمية والمساهمة في بناء وتطوير البنى التحتية للمجتمعات المحلية النامية، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة أوضح الباحث بأن زيادة تدفق قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن بنسبة ١% يزداد ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٣٤,٠% ذلك يؤكد أن هذا النوع من الاستثمار قد أسهم في رفع معدل نمو الاقتصاد الأردني وعلى المدى الطويل، وأوصى بضرورة توفير المناخ الاستثماري المناسب في البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار لضمان تحقيق الهدف المنشود منه (مطر وموسى، ٢٠١٨: ٤-٦).

توضح المتضمنات الاقتصادية للدراسات المشار إليها سابقاً بأنها تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي بصيغته الوصفية في إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة، وما تتميز به دراستنا بأنها تناولت الموضوع وفقاً لما أشير إليه آنفاً فضلاً عن أنها تناولته بأسلوب كمي إذ امكن تحديد المتغيرات ذات الأثر الايجابية والسلبية في النمو الاقتصادي في دول عينة البحث وذلك بهدف تعظيم دور المتغيرات ذات الأثر الايجابي وتنمية أثر نظيرتها السلبية، وذلك يعد من الدراسات الحديثة والمعاصرة التي نادراً ما اتبعت هذا المنهج.

ثالثاً. تقدير وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٨: من أجل تقدير وتفسير اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلدان النامية عينة الدراسة، تم اختيار عدد من هذه البلدان لتكون عينة لدراستنا وهي: الأردن، ماليزيا، تونس، مصر، تركيا وتايلند، وبهدف تحديد اثر هذا النوع من الاستثمار في النمو الاقتصادي في الدول المذكورة، تم الاعتماد على عدد من العوامل الاقتصادية التي تعمل إلى جانب متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يكون لها دور واضح في تحقيق النمو الاقتصادي وهي: الصادرات الإجمالية والاستيرادات الإجمالية وسعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم (International monetary fund, 1995-2019: 118-122) و (United Nations 1995-2019: 148-152) لذا عدت هذه المتغيرات عوامل اقتصادية تسهم بتأثيرات غير مباشرة في النمو الاقتصادي من خلال تأثرها بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفها المتغيرات المستقلة، فيما اعتمدت معدلات نمو الناتج المحلي والإجمالي لدول عينة الدراسة بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير وتم استخدام عملة الدولار وبالأسعار الثابتة ولكافة قيم المتغيرات المذكورة لاستبعاد الآثار التضخمية التي تحصل في قيم العملات المحلية لبلدان عينة الدراسة. تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ٢٩ عاماً ١٩٩٠-٢٠١٨ واستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (The Method of Ordinary Least Squares: OLS) لكون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، ومن أجل تحقيق افضل النتائج تم تطبيق نموذج قياسي بعدة صيغ هي الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والمعكوسة واعتمدنا في هذا المبحث على اختيار افضل الصيغ Goodness of Fit التي اجتازت الاختبارات الإحصائية t - F و R^2 والقياسية D-W Klein وبمستوى معنوية 5% وقد تبين بأن النتائج المقدره كانت على وفق الدول المشار إليها أنفاً وكما في الجدول ١.

تشير نتائج الجدول ١ إلى معنوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 وتأثير إيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي Y في كل من الأردن وماليزيا بمرونة(*) بلغت ١,٠٢١ و ١,٢٤٢ وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وفرعية للشركات متعددة الجنسية في البلدين المضيفين لهذا النوع من الاستثمار وأقامت مشروعات جديدة للشركات الأجنبية والتي تتميز بمواصفات الجودة العالمية ومزايا ووفورات الحجم الكبير وهذا أدى إلى فتح الاسواق العالمية امام تلك المنتجات والذي أدى إلى زيادة معدلات نموها الاقتصادي (صالح، ٢٠١٣: ٣٦٧)، فيما تبين التأثير المعنوي غير الايجابي للمتغير المذكور في قيم الناتج المحلي الإجمالي في تركيا بمرونة بلغت ٠,٨٤٢ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما يترتب على قدمها استيراد متطلبات الاستثمار من الخارج مما يترتب على ذلك زيادة في قيم فواتير الاستيرادات التي ينعكس اثرها سلباً في الميزان التجاري للدولة المضيفة، ويزداد الاثر سوءاً في

(*) تحسب المرونات في الدوال نصف اللوغاريتمية بالمعادلة الآتية $ep = \frac{\beta_i}{y}$

حالة قيام الشركات المذكورة بتحويل اموالهم إلى الخارج وهذا الأمر يؤثر سلباً في ميزان مدفوعات الدول المضيفة له (قويدري، ٢٠١١: ٥٤)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج التحليل الكمي معنوية متغير الصادرات الإجمالية X_2 في التأثير الايجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من تركيا وتايلند بمرونة(*) بلغت ١,٣٣٢ و ٠,٨٧٩ وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الصادرات تسهم في تركيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة وتعمل على تحسين وتطوير الصناعات المخصصة لأغراض التصدير التي ينعكس اثرها في زيادة عوائد البلد من العملات الصعبة وهو الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدل نموه الاقتصادي (القوطجي، ٢٠١١: ٤٩)، فيما أوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الإيجابية لمتغير الصادرات في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن وماليزيا بمرونة بلغت ٠,٩٢٨ و ٠,٣٨٦ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية.

الجدول (١): نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلدان النامية عينة الدراسة للمدة ١٩٩٥-٢٠١٨

الدول	X_i	الاستثمار الاجنبي المباشر X_1	الصادرات X_2	الاستيرادات X_3	سعر الصرف الاجنبي X_4	معدل التضخم X_5	نوع الدالة
الأردن $=0.57\bar{R}^2$ F= 7.14 D-W=1.075	β_i	0.210	-0.089	-0.152	-2.4	0.021	نصف لو غاريتمية يسار
	t*	2.49	-2.42	-3.08	-0.17	0.13	
ماليزيا $= 0.93\bar{R}^2$ F=67.71 D-W=1.544	β_i	2.29	-1.35	5.53	9.00	4.35	نصف لو غاريتمية يمين
	t*	1.72	-1.81	10.16	0.08	1.01	
تونس $=0.97\bar{R}^2$ F=21.3 D-W=1.618	β_i	-0.620	-2.426	8.283	-7.832	-5.209	نصف لو غاريتمية يمين
	t*	-0.40	-1.22	3.90	-1.84	-1.80	
مصر $=0.92\bar{R}^2$ F=6.91 D-W=0.936	β_i	0.039	-0.014	0.011	-0.089	-0.043	نصف لو غاريتمية يسار
	t*	0.75	-0.29	5.32	-0.66	-1.80	
تركيا $=0.97\bar{R}^2$ F=15.391 D-W=1.263	β_i	-6.254	8.979	4.091	-7.898	1.749	نصف لو غاريتمية يمين
	t*	-1.75	2.60	1.33	-1.65	1.99	
تايلند $=0.99\bar{R}^2$ F=16.183 D-W=1.875	β_i	-0.017	0.879	0.142	-0.468	-0.019	لو غاريتمية مزدوجة
	t*	-0.15	26.11	4.30	-4.81	-2.07	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلدان النامية عينة الدراسة للمدة ١٩٩٥-٢٠١٨.

وانفقت مع نتائج دراسة الاقتصادية J-Robinson التي اشارت إلى انخفاض مرونة الطلب الأجنبي على المنتجات التي تصدرها البلدان النامية وذلك يحدث تقلبات في عوائد هذه

(*) تحسب المرونات في الدوال اللوغاريتمية المزدوجة بالمعادلة الآتية $ep = \beta_i$

الصادرات التي تؤثر سلباً في معدل نموها الاقتصادي (غزال، ٢٠٠٣: ١٥٥)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في كل من تونس ومصر، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير الاستيرادات الزراعية X_3 في التأثير الإيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من ماليزيا وتونس ومصر بمرونة بلغت ١,٤٣٨ و ١,٢٢٩ و ٠,٨٤٦ وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى تزايد استيرادات البلدان المذكورة من معدات التقنية الحديثة والتقنية المتقدمة والمدخلات الإنتاجية ذات المواصفات القياسية والسلع الرأسمالية اللازمة لرفع معدلات نموها الاقتصادي (أغا، ٢٠٠٤: ٤٠-٤١)، فيما أوضحت نتائج التحليل السابق المعنوية غير الإيجابية للمتغير المذكور في التأثير في معدل النمو الاقتصادي في الأردن وبمرونة بلغت ١,٠٠٣ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر قد عملت على تحويل الجزء الأكبر من أرباحها وأصولها الرأسمالية إلى دولتها (الأم)، فضلاً عن اعتمادها على سياسة تسعير خاصة لصادراتها واستيراداتها بحيث تجني منها أكبر قدر ممكن من العوائد لصالح الشركة (الأم)، وذلك خلف آثار غير ايجابية في ميزان مدفوعات الدولة المذكورة، والذي أدى إلى خفض معدل نموها الاقتصادي (محمد، ٢٠١٠: ٤٢) ولم تظهر معنوية هذا المتغير في تركيا، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمتغير سعر الصرف الأجنبي X_4 في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس وتايلند بمرونة بلغت ٠,٨٤٤ و ١,٠١٣ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر قد عملت على خفض أسعار صرف عملات الدولتين المذكورتين وذلك قلل من عوائد النقد الأجنبي من صادراتهما، وبالمقابل ازدادت استيراداتها من مختلف أنواع السلع التي أصبحت أرخص ثمناً مقارنة بالانتاج المحلي منها وذلك تحول الطلب نحو الاستيرادات الذي ترك أثراً سلباً في معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي (الجويجاني، ١٩٩٩: ٩٩)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج الجدول السابق معنوية متغير التضخم X_5 في التأثير الإيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي في تركيا بمرونة بلغت ٢,٣٨١ وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية لكنها اتفقت مع نتائج دراسة الاقتصادي بول بيروخ، ٢٠٠١ التي أوضح فيها الآثار السلبية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الدول المضيفة والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل والثروات وهذه النتيجة تعني أن اقتصاد تركيا غير محصن تجاه الآثار المباشرة وغير المرغوب بها للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أدت إلى رفع معدل التضخم فيها إذ يكمن سبب ذلك في أن تركيا تعتمد على أسلوب الإصدار النقدي الجديد في تمويل ميزانيتها العامة (التمويل التضخمي) والذي يصاحب عادة عمليات النمو الاقتصادي السريع كما هو الحال في تجربة اليابان خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥ وتجربة الهند في خطتها ١٩٥١-١٩٥٦، وفي هذا الشأن يؤكد عدد من الاقتصاديين على أن معدلات التضخم المعتدلة تعد ضرورية لرفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة إذ ينعكس أثر ذلك في ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاجية والفائض والصادرات وذلك يعكس أثره في رفع معدل النمو الاقتصادي (جامعة الدول العربية، ٢٠١٥: ١٤)، فيما أوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمعدل التضخم في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر وتايلند بمرونة بلغت ١,٨٩٢ و ١,٠٢٢ و ٠,٠١٩ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا

ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي اشارت في ادبياتها إلى أن انخفاض معدلات التضخم تعكس اثرها في خفض تكاليف الإنتاج وتغيير الاسعار النسبية بين المنتجات المحلية والأجنبية والتي تكون عادة في صالح المنتجات المحلية لأنها تمتلك ميزة سعرية بحيث تصبح أرخص سعراً في الاسواق العالمية، وبذلك تزداد مقدرة صادرات البلدان المذكورة من المنافسة في الاسواق الأجنبية (غزال، ٢٠٠٣: ١٤٤)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في كل من الأردن وماليزيا.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القنوات التي تورد النقد الأجنبي الذي يوظف في مختلف أنواع المشاريع في البلدان المضيفة لها والتي اثبتت دورها في رفع معدل نموها الاقتصادي.
٢. تدني قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول عينة الدراسة بسبب عدم توفر المناخ الملائم لها وعدم جاهزية بنائها التحتية وقلة مؤسساتها الإنتاجية التي تبتعد منها عن السعات الإنتاجية المثلى.
٣. تسهم الشركات متعددة الجنسية في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة لها من خلال مشاركتها مع شركات الاستثمار المحلي على اعتبار ان المستثمر الأجنبي يعمل على تعظيم الإنتاج ويعزز التنمية الاقتصادية ويرفع قيم الاستثمار المحلي إلى الحد الذي يجعل البلد المضيف ينتج ليس لغرض الاكتفاء الذاتي وانما لغرض التصدير والمنافسة في الاسواق العالمية والحد من الاستيرادات.
٤. أثبتت نتائج الجانب العملي بأن الاستيرادات أكثر المتغيرات تأثيراً في رفع معدل النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة على اعتبار ان الشركات الأجنبية عملت على تفعيل دور هذا المتغير في تحقيق هدف النمو المطلوب.

ثانياً. التوصيات:

١. تقديم مختلف أنواع التسهيلات للمستثمرين الاجانب وفي كافة القطاعات الاقتصادية والمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية نظراً للقدرة التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وذلك يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف.
٢. تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المشاريع التي ينوي المستثمر الأجنبي العمل بها لان ذلك يتيح للمستثمر المذكور فرصة الاستفادة من هذه الكوادر وذلك يعكس أثره في نجاح الخطة الاستثمارية التي عمل فيها وفي مختلف مجالاتها إذ اثبتت التجارب ان تدني مستويات المهارة للعمالة المحلية تجعل الشركات الأجنبية تواجه حالة من الفشل.
٣. إنشاء قطاع مصرفي يواكب التطور المالي في العالم الخارجي حتى يثق المستثمر الأجنبي بوجود جهة حكومية تؤمن على أمواله وارباحه مع السعي للحد من معدلات التضخم من خلال تفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية.
٤. تبني سياسات اقتصادية رشيدة على صعيد الاقتصاد الكلي تؤدي إلى زيادة قيم المدخرات المحلية وتكون أكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر لذا فان اعتماد هذا النوع من السياسات يتطلب إنشاء بنى تحتية محفزة لها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. الإدريسي، أمين محمد سعيد، ٢٠٠٣، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (الحقائق، الضوابط، التسهيلات)، مجلة الاقتصاد السياسي، العدد ٤، بغداد.
٢. اغا، عقبة محمد نوري أمين، ٢٠٠٤، أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO)، حالة دراسة مقارنة لدور نامية مختارة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٣. أمال، إبراهيمية وسلايمة ظريفة، ٢٠٠٦، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصادات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية يومي ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر، بسكرة، الموقع على الأنترنت:
<https://ieffedia.com>
٤. برتان، جيل، ١٩٨٢، الاستثمار الدولي، ترجمة: علي مقلد، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت.
٥. الثعلبي، ساهرة حسين زين وسكنة جبهة فرج الثعلبي، ٢٠١٥، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (١٩٨٩-٢٠١٣)، دراسة قياسية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة.
٦. جامعة الدول العربية، ٢٠١٥، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر، أبو ظبي.
٧. الجديد، محمد بن ناصر، ٢٠٠٩، أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، الموقع على الأنترنت:
www.aleqt.com
٨. الجويجاني، أوس فخر الدين أيوب، ١٩٩٩، أثر السياسات الاقتصادية في نمو الزراعة العربية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة ١٩٩٧-١٩٩٥، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٩. صالح، عدنان مناتي، ٢٠١٣، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، الموقع على الأنترنت:
<https://www.jasj.net>
١٠. الصالح، فجر عبدالله، ٢٠١٤، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الإمارات العربية المتحدة.
١١. الطعان، حاتم فارس، ٢٠٠٧، الاستثمار اهدافه ودوافعه، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٢. العيد، بيوض محمد، ٢٠١١، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية-دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.

١٣. غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٣، أثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٤. فاروق، سحنون، ٢٠١٠، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطف، الجزائر.
١٥. القوطجي، ايفين ثامر نوري، ٢٠١١، واقع الصادرات الزراعية في بعض البلدان النامية في ظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
١٦. قويدري، كريمة، ٢٠١١، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد.
١٧. محمد، زيدان، ٢٠١٠، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحريرية للمكاسب والمخاطر، الموقع على الأنترنت:

www.univ-chlef.dz.

١٨. المحنه، أمجد حسن سنيد، ٢٠١٧، الاقتصاد العراقي ودور الاستثمار الأجنبي المباشر فيه، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
١٩. مختار، الفاتح محمد عثمان، ٢٠١٣، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠ م، مجلة اماراباك، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، الاكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتقنية، الموقع على الأنترنت:

www.amarabac.com.

٢٠. مطر، موسى سعيد وياسر سقيري نوري موسى، ٢٠١٨، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. UNCTAD, 1997, World Investment report, transnational corporations, Market Structure and Competition, New York.
2. International Monetary fund, 1995-2019, International financial statistics, year book, vol. I II, Washington-D.C.
3. United Nations, 1995-2019, world investment report, trade and determinations, New York.